مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
العدد الثلاثون، ديسمبر 2023

استخدام التحكم الأمثل بدون خسارةالانفاق الحكومي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000 – 2021)

د.مفتاح المبروك ميلاد علي
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد ، ليبيا.
moftahmilad@bwu.edu.ly

Government Spending and its Relationship to Economic Growth in Libya During the period (2000 – 2021)

Moftah AL-Mabrouk Milad Ali
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya

تاريخ الاستلام:23-11-2023 تاريخ القبول: 14-12-2023 تاريخ النشر: 24-12-2023

الملخص:
هدف البحث إلى التعرف على أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصاد الليبي، وتحليل دور الدولة في الانفاق على رأس المال الاجتماعي، والتعرف على أسباب تزايد الإنفاق الحكومي في ليبيا وسبل ترشيده، واعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً في جانب البحث النظري، وعلى المنهج التحليلي عند تحليل البيانات، وتم استخدام بعض الأساليب الكمية لقياس العلاقة بين متغيرات البحث المستقلة والمتغير التابع.
وتبين من التحليل صحة الفرض البحثي، حيث جاءت النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة بين الإنفاق الحكومي وبين معدل النمو الاقتصادي عكسية لأن الجزء الأكبر من الإنفاق العام نفقات جارية، والعلاقة بين الإنفاق على الصحة وبين معدل النمو الاقتصادي طردية، والعلاقة بين الإنفاق على التعليم وبين معدل النمو الاقتصادي طردية أيضاً، والعلاقة بين الإنفاق العسكري وبين معدل النمو الاقتصادي عكسية، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين معدل النمو الاقتصادي طردية، والعلاقة بين كل من معدل البطالة ومعدل التضخم عكسية(X_6) و(X_7) وبين معدل النمو الاقتصادي، وعليه فقد أوصى البحث بضرورة زيادة الانفاق على رأس المال البشري (التعليم والصحة)، وضرورة تهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وزيادة دور القطاع الخاص والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وضرورة أن تنوع الحكومة الليبية مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي في تمويل الإيرادات العامة للدولة، بسبب أنه معرض للنضوب، كما أن أسعاره غير مستقرة، وضرورة ترشد الإنفاق الحكومي، وخفض الواردات.

الكلمات الدالة: الانفاق الحكومي، الناتج المحلي، معدل البطالة، معدل التضخم، النمو الاقتصادي.

Abstract

The study aimed to identify the impact of government spending on the growth of the Libyan economy, analyze the role of the state in spending on social capital, and identify the reasons for the increase in government spending in Libya and ways to rationalize it. The research relied on both the inductive and deductive approaches in the theoretical research aspect, and the analytical approach in Data analysis, some quantitative methods were used to measure the relationship between the independent research variables and the dependent variable.

The analysis revealed the validity of the research hypothesis, as the results were consistent with the assumptions of economic theory, as the relationship between government spending and the economic growth rate was inverse because the largest portion of public spending is current expenditures, and the relationship between spending on health and the economic growth rate is direct, and the relationship between spending Education and the economic growth rate are also direct, the relationship between military spending and the economic growth rate is inverse, the relationship between foreign direct investment and the economic growth rate is direct, and the relationship between the unemployment rate and the inflation rate is inverse (x6) and (x7) and the economic growth rate, Accordingly, the research recommended the need to increase spending on human capital (education and health), the need to create a climate to attract more foreign investments, increase the role of the private sector and reduce state interference in economic activity, and the need for the Libyan government to diversify sources of income and not rely on oil as a source. It is essential in financing the state's public revenues, because it is vulnerable to depletion, its prices are unstable, and there is a need to rationalize government spending and reduce imports.

Keywords: Government spending, domestic product, unemployment rate, inflation rate, economic growth.

المقدمة:

تبرز أهمية الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية، وأحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، لارتباطه بتطور دور الدولة في الاقتصاد والذي يعد ضرورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات، والتأثير على الطلب الكلي، فالإنفاق الحكومي يؤثر مباشرة على عمليات التكوين الرأسمالي والدخل والاستهلاك[1].

وأقر الفكر الاقتصادي بأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد، باستخدام سياسة الإنفاق الحكومي بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي، ومع تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، يستتبعه زيادة في الإنفاق الحكومي، والعكس صحيح، حيث تقف الدول (التي تحقق معدلات نمو اقتصادية منخفضة) عاجزة عن تمويل نفقاتها العامة، فتلجأ إلى الاستدانة، وما يتبع ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد.

([1])ناصر مراد، **دور الدولة في ظل العولمة**،(جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، **مجلة الاقتصادي**،**عدد7**، 2012، ص 68

ومن هنا تبرز جدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومي الذي يسهم في بناء اقتصادات الدول، وبين النمو الاقتصادي، الذي هو مرآة المساهمة التي يقوم بها الإنفاق الحكومي في عملية التنمية المنشودة[1].

وتغير دور الدولة بمرور الزمن من دولة مهمتها حفظ الأمن والدفاع إلى دولة متدخلة في حركة نشاطها الاقتصادي، خاصة تحكمها في أداة الإنفاق العام الذي تعده الأدبيات الاقتصادية من أهم المؤشرات التي تستخدم في قياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد.

ولما كان أحد أهداف الدولة من إنفاقها العام هو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، فقد ازداد الإنفاق العام للدول وأصبح نموه في تصاعد مستمر سواءالمتقدمة منها أو النامية على حد سواء، إذ تشير الأدبيات الاقتصادية خاصة المتعلقةبالاقتصاد الكلي إلى وجود علاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث حظيت هذه العلاقة باهتمام الكثير من الاقتصاديين فقد كانت موضع جدل كبير بينهم أمثالالاقتصادي "وجنر 1892"، الذي رأى أن العلاقة السببية بين نمو الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تتجه من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نمو الإنفاق العام، وفي عام 1936 رأى الاقتصادي كينزأن العلاقة السببية بين المتغيرين تتجه من نمو الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي، فأي زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أن العلاقة بين هذين المتغيرين لا تزال موضع جدل أو غير حاسمة إلى حد ما، فقد جاءهذا البحث كمحاولة لإثبات أو نفي ما جاء به كل من وجنر وكينز، بخصوص اتجاه العلاقة بين الإنفاق العام والنموالاقتصادي[2].

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة ويمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي مستخدمة في ذلك سياستها المالية.

ويعكس الإنفاق الحكومي دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت الإنفاق الحكومى، حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية، ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلة، مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

وتهدف دراسة الإنفاق الحكومي إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والإسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الإنفاق الحكومي على النحوالذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة[3].

2- مشكلة الدراسة:

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية، حيث تقوم الحكومات المختلفة باستخدام تلك الأداة عند حدوث مشكلات اقتصادية، ومنها التضخم أو الركود.

وأقرالفكرالاقتصادي، وخاصة الكينزي بأهمية تدخل الدولةفي الاقتصاد،باستخدام سياسةالإنفاق الحكومي بهدف رفع معدل النموالاقتصادي، ومع تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، يستتبعه زيادة فى الإنفاق الحكومى، والعكس صحيح، حيث تقف الدول (التى تحقق معدلات نمو منخفضة) عاجزة عن تمويل نفقاتها العامة، فتلجأ الى الاستدانه، وما يتبع ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد، ومن هنا تبرز جدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، الذي هو مرآة المساهمة التي يقوم بها الإنفاق الحكومي في عملية التنمية المنشودة.

([1])عبده محمد فاضل، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، (القاهرة: دار النهضة، ط1، 2004)، ص9.

([2]) محمد غالي تلحسيني، **التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، دراسة تحليلية**، (عمان: دار اليازوري، 2018)، ص 34.

([3])عطية عبد الواحد، **الموازنة العامة للدولة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1996)، ص 159.

ولاشك أن ظاهرة العولمة قد أثرت على دور الدولة الاقتصادي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية، وإلى التغيرات في حجم ونوعية الانتاج وتوجهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال[1].

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة **في السؤال التالي:**

هل هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادي في ليبيا؟.

3- أهمية الدراسة:

تعاني معظم الدول النامية من نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج التنمية، ولكن ليبيا تعاني من عدم إعداد خطط تنموية من شأنها دفع عجلة الاقتصاد القائم على النفط، مما رسخ دور الدولة في تقديم كل شيء من الوظائف العامة والدعم السلعي، مما جعل الإنفاق العام يتزايد ولا يقابله ناتج حقيق من السلع والخدمات على الرغم من قيام الدولة بالتوسع في إنشاء المرافق التعليمية والطبية والسكنية وغيرها، إلا أن هذه المشاريع لم تكن وفق خطط تنوية مدروسة،وللحد من هذه المشكلة تلجأ هذه الدول إلى الإقتراض الخارجي، أو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أو المحلية، ويؤدي إنسحاب الدولة تدريجياً من الحياة الاقتصادية للحد من نفقاتها.

ولايمكن الاستغناء عن تدخل الدولة كلية في النشاط الاقتصادي في الدول النامية لأمرين، **الأول:** أن الدول النامية ليس بها بنى أساسية كافية، ويعزف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها بسبب ضعف وبطئ العائد منها، **والثاني:** أن الدول النامية غير مستقرة سياسياً، مما يؤدي بالقطاع الخاص إلى الإحجام عن الاستثمار في ظروف الإضرابات، وهنا يأتي أهمية دور الدولة.

4- أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق **الأهداف التالية:**

أ- التعرف على أسباب تزايد الإنفاق الحكومي في ليبيا.

ب- التعرف على معوقات الحد من تزايد الإنفاق الحكومي في ليبيا.

ج- بيان مظاهر وأسباب وآليات ترشيد الإنفاق الحكومي في ليبيا.

هـ- تحليل دور الدولة في الإنفاق على رأس المال الاجتماعي (الصحة والتعليم).

و- تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا.

5- فروض الدراسة:

يتمثل فرض الدراسة في إختبار صحة **الفرضية التالية:**

هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادي في ليبيا.

6- منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسةعلى المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي عند إستعراض الأبعاد النظرية للدراسة، وتم استخدام المنهج التحليلي فيما يتعلق بتحليل بيانات الإنفاق الحكومي، وتحليل المتغيرات الأخرى، لمعرفة أهميتها النسبية بالنسبة للاقتصاد الليبي، سواء بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي أو لإجمالي الإيرادات العامة، وذلك من خلال تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة، كما تم الإعتماد فيه على الأساليب الكمية، وذلك لتقدير العلاقة وطبيعتها بين الإنفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادي في ليبيا، وتم الإعتماد على **النموذج التالي:**

$$Y=a0+ a_1X_1+.....+ a_7x_7$$

([1])عباس برادة السني، **العولمة الاقتصادية**، (المغرب: الدار البيضاء، منشورات رمسيس، 2000)، ص ص 15-16.

المتغير التابع:

- **المتغير التابع:(Y)**:معدل النمو الاقتصادي.
- **المتغرات المستقلة:**

X_1: الإنفاق الحكومي العام.

X_2: الإنفاق الحكومي علي الصحة.

X_3: الإنفاق الحكومي علي التعليم.

X_4: الإنفاق الحكومي العسكري.

X_5: الاستثمار الأجنبي المباشر.

X_4: الإنفاق الحكومي العسكري.

X_5: الاستثمار الأجنبي المباشر.

X_6: معدل البطالة.

X_7: معدل التضخم.

8- خطة الدراسة:تم تناول هذه الدراسة من خلال**النقاط التالية:**

أولاً: الدراسات السابقة.

ثانياً: أبعاد الإنفاق الحكومي.

ثالثاً:تحليل تطور الانفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في ليبيا.

رابعاً:قياس أثر الانفاق الحكومي علي معدل النمو الاقتصادي في ليبيا.

خامساً: النتائج والتوصيات.

أولاً: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: (العمري: 2021)[1]:

بعنوان:"العلاقة التبادلية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية **خلال الفترة (2000-2019)**":

مرت اقتصادات الدول النامية بتغيرات كثيرة خلال عملية الاصلاح الاقتصادي منذ تسعينيات القرن الماضي، وصاحب ذلك العديد من التغيرات الاقتصادية، حيث تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لخفض عجز الموازنة العامة للدولة، وخصخصة القطاع العام، وتنامى دور القطاع الخاص، وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال التالي:هل هناك علاقة تبادلية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية؟، وتتمثل أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، من خلال تقييم وتحليل أثر برامج الإنفاق الحكومي على معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك دراسة مساهمة النمو الاقتصادي في المملكة في تحديد حجم الإنفاق الحكومي، وتسعى الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي (الجاري والرأسمالي) وبين النمو الاقتصادي في المملكة، والتعرف على أسباب تزايد الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية، وبيان مظاهر وأسباب وآليات ترشيد الإنفاق الحكومي في المملكة، وتتمثل فروض الدراسة في: هناك علاقة تبادلية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج

([1]) محمد فهد فيصل العمري، **العلاقة التبادلية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادى في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2019)**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك عبد العزيز: كلية الاقتصاد والإدارة، 2021).

الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي لإستعراض الأبعاد النظرية للدراسة، وتم الإعتماد على الأساليب الكمية، وذلك لقياس لتقدير طبيعة العلاقة التبادلية بين الإنفاق الحكومي (الانفاق الجاري والرأسمالي) وبين النمو الاقتصادي في المملكة، وذلك بإستخدام التكامل المشترك وعلاقة السببية لجرانجر بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

وتبين من الدراسة صحة الفرضية البحثية، وعليه أوصت **بالأتي:**

1-بضرورة تنويع المملكة مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي في تمويل الإيرادات العامة، بسبب أنه معرض للنضوب، كما أن أسعاره غير مستقرة.

2-يجب أن ترشد حكومة المملكة الإنفاق الحكومي، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية بسن التشريعات والقوانين المشجعة علي ذلك.

3- ضرورة زيادة النسبة المخصصة للإنفاق الاستثماري، والحد من الانفاق الجاري.

الدراسة الثانية: (رمضان، ووفاء: 2020)[1]:

بعنوان:**"دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري":**

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثرالإنفاق العام على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري

خلال الفترة ١٩٨٠ -٢٠١٨، وقد تم استخدام التكامل المشترك لمعرفة العلاقة بين الإنفاق العام وبعض المتغيرات الكلية للاقتصاد المصري.

وتشير النتائج الإحصائية لاختبار جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند مستوياتها،واستقرت بعد أخذ الفرق الأول، وأكد تطبيق اختبار التكامل المشترك أن المتغيرات متكاملة، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والتوازن الخارجي، وأن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادي وبعلاقة عكسية بالبطالة، وبعلاقة طردية بالتضخم، وبعلاقة عكسية بالتوازن الخارجي، كما توصلت نتائج اختبار السببية لجرانجر إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من النموالاقتصادي إلى الإنفاق العام ،وعلاقة سببية أحادية تتجه من البطالة إلى الإنفاق العام، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم،وعلاقة سببية أحادية تتجه من الميزان التجارى إلى الإنفاق العام،وأكد اختبارنموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الدراسة الثالثة: (أحمد، علاء مصطفى، ٢٠١٩)[2]:

بعنوان:" **تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان":**

هدفت الدراسة إلى تحليل دورالإنفاق العام من الناحية الاقتصادية وتأثيره على مستوى التوظف في اليابان خلال الفترة ١٩٩٠ -٢٠١٨، وتوصلت نتائج الدراسة من خلال تطبيق المنهج الإستقرائى إلى صحة فرضية أن الإنفاق العام ضرورى لتحقيق مستوى مرتفع من التوظف، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة تدخل الدولة في المراحل الأولى للتنمية من أجل حماية الاقتصاد من الاختلالات الهيكلية، وزيادة الاهتمام بقطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة لدورهم الهام في رفع معدل النمو الاقتصادي، وزيادة الاهتمام بالصناعات التصديرية لتحقيق فائض في الميزان التجاري.

([1])رمضان السيد أحمد، ووفاء بسيوني السيد، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، (جامعة طنطا: كلية التجارة، 2020)،**مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد التاسع**، يناير 2020.

([2])علاءمصطفى أحمد (٢٠١٩ " ، تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان " ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة ، كلية التجارة بالإسماعيلية- جامعة قناة السويس، المجلد ١٠ ،العدد ٣، 2019**.

الدراسة الرابعة: (حسين إبراهيم،وآخرون، ٢٠١٩) [1]:

بعنوان: **"قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية":**

هدفت الدراسة تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لكالدور في السعودية

خلال الفترة ١٩٩١ –٢٠١٧م، وأكدت اختبارات جذر الوحدة أن سلسلة متغيرات نمو الإنفاق العام ومعدل التضخم والنمو الاقتصادي مستقرة عند مستواها . في حين متغيرات معدل البطالة والتوازن الخارجي مستقرة عند الفرق الأول، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات (معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي)، كما توجد علاقة طردية في الأجل القصير بينهما،وعكسية مع معدل البطالة ،أما في الأجل الطويل فهناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ومعدل التضخم، وعكسية بين الإنفاق العام والبطالة والتوازن الخارجي.

الدراسة الخامسة: دراسة (زيان: ٢٠١٨) [2]:

بعنوان:**"أثر النمو الاقتصادي على الإنفاق العام في الجزائر: دراسة تطبيقية لقانون فاجنر خلال الفترة ١٩٦١–٢٠١٦":**

هدفت الدراسة إلى اختبار قانون فاجنر في الاقتصاد الجزائري خلال(١٩٦١ –٢٠١٦)،وأظهرت نتائج اختبار السببية في العلاقة بين متغيرات قانون واجنر بأنها ذات اتجاه واحد ،حيث أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يسبب نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي والعكس لا يحدث ،وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، أظهرت نتائج تقديرالعلاقة بين نسبةالإنفاق إلى الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلى أنها موجبة ومعنوية إحصائيا، مما يعنى تحقق قانون فاجنر في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

الدراسة السادسة: (قريجيج، ٢٠١٨) [3]:

بعنوان:**"أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٩٠–٢٠١٧":**

حاولت الدراسة قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى الجزائر خلال(١٩٩٠ – ٢٠١٧)، وباستخدام أسلوب التكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ذو اتجاهين متعاكسين، فالأول ذو أثر إيجابي ويكون ذلك في الأجل القصير، حيث قدرت الزيادة بـ 1.21% والتي تعبر عن مرونة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، أما الأثر الثانى فهو ذوعلاقة سلبية ويكون ذلك في الأجل الطويل، حيث قدرت نسبة الأثر على مستويات الناتج المحلي الاجمالي بـ – 2.036% عند ارتفاع حجم النفقات بـ ١% وبصفة عامة فإن الإنفاق العام فى الجزائر لا يس‌هم في تحسين مستويات الإنتاجية ودفع التنمية الاقتصادية.

الدراسة السابعة: (هناء:٢٠١٧)[4]:

بعنوان:" **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (١٩٩٠–٢٠١٤)":**

([1]) حسين إبراهيم، وسندس جميل ، قياس وتحليل أثر الإنفاق العام علي متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية ، **مجلة جامعة دهوك، المجلد (22)، العدد الأول**، 2019.

([2]) زيان حسيبة، أثر **النمو الاقتصادى على الإنفاق العام فى الجزائر : دراسة تطبيقية لقانون فاجنر خلال الفترة ١٩٦١–٢٠١٦** ، "الملتقى الدولى الأول ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة على لونيسى البليدة ، الجزائر، 2018.

([3])قريجيج بن علي، **أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٩٠–٢٠١٧** ، "**مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال** ، المدرسة العليا بو هران،الجزائر، 2018.

([4])هناء بن عزة، "، أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر (١٩٩٠–٢٠١٤) " **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الرابع /العدد الأول** ، الجزائر، 2017.

قامت الدراسة بقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة من خلال تطبيق طريقة الإنحدار الذاتي إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي في الأجل القصير، وغيرمعنوي في الأجل الطويل في حين يوجد أثرموجب ومعنوى للإنفاق الحكومي الاستثماري على الناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير وغير معنوي في الأجل الطويل، وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام وخاصة الاستهلاكي.

الدراسة الثامنة: (وفاء: ٢٠١٤)[1]:

بعنوان:"**الآثار التوزيعية للإنفاق العام في مصر بالتركيز على التعليم قبل الجامعي: دراسة تحليلية:**

قامت الدراسة بتحليل وقياس الآثار التوزيعية للإنفاق العام في مصر بالتطبيق على التعليم قبل الجامعي، واستخدمت الدراسة طريقة **Stepwise** وتوصلت إلى معنوية العلاقة وارتفاع معامل التحديد للقوة التفسيرية المرتفعة للمتغيرات المستقلة والتي تشير للمؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية لقطاع التعليم قبل الجامعي إلى المتغير التابع الإنفاق على التعليم في مصر.

الدراسة التاسعة (هبة:٢٠١٤) [2]:

بعنوان:" قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات الارتقاء بها":

سعت الدراسة إلى قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر خلال الفترة 2001 – 2012، وتحليل التغيرات التي مرت بها والوقوف على أسبابها وأهم العوامل المؤثرة فيها، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستويات كفاءة الإنفاق العام في مصر أخذت في التراجع خلال فترة الدراسة وذلك على الرغم من تزايد حجم الإنفاق العام الاجمالي بالأسعار الثابتة ، وهومايؤكد الانطباع العام السائد بضعف مستوى كفاءة الإنفاق العام الاجمالي في مصر.

الدراسة العاشرة: (كريم: 2014)[3]:

بعنوان:**"أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "1990– 2010)":**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظراً لأنه يؤثر على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي، كما بينت إلى أن زيادة معدل التوظف والتكوين الرأسمالى يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم انخفاض معدل التضخم وزيادة الرفاهية الاقتصادية.

الدراسة الحادية عشر: (أمل: 2013)[4]:

بعنوان:"**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة "2011–1996":**

([1])وفاء محمد سالمان، "الآثار التوزيعية للإنفاق العام فى مصر بالتركيز على التعليم قبل الجامعى : دراسة تحليلية " ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، المجلد ٢٢٨** ، العدد ٢، 2014.

([2])هبة الباز، **قياس كفاءة الإنفاق العام فى مصر ومقترحات الارتقاء بها** "، معهد التخطيط القومى ، القاهرة، 2014.

([3]) كريم حداشي، **أثر النفقات العمومية علي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "1990– 2010)**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة وهران، 2014).

([4]) أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي: دراسة قياسية علي الاقتصاد الفلسطيني "2011–1996"**، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، 2013).

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك بالإعتماد على نموذج قياسي جاء فيه، النمو الاقتصادي ممثلاً بإجمالي الناتج المحلي كمتغير تابع، وجاءت المتغيرات المستقلة، متمثلة في (الرواتب والأجور، وإجمالي النفقات التطويرية، بالاضافة إلى صافي الإقراض)، كما هدفت إلى معرفة طبيعة ومكونات الإنفاق الحكومي الفلسطيني وتحليل أنماطه واتجاهاته، وكذلك تحليل سياسة الإنفاق الحكومي الفلسطيني في ظل ازدياد حدة المشاكل المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، وأنها علاقة تبادلية، كما أوصت الدراسة بضرورة إتباع سياسة رشيدة لإدارة النفقات العامة، وكذلك اتباع سياسة مالية محفزة للنمو، واعطاء الأولوية لتمويل الإنفاق الاستثماري والاعتماد على الموارد المحلية، وتوجيه الإنفاق العام إلى القطاعات الأكثر كفاءة مثل قطاع الانشاءات والقطاع الصناعي والزراعي، العمل على تحفيز الطلب على العمالة من قبل القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام في إحداث التوسع الوظيفي، والعمل على زيادة الطلب على الناتج المحلي.

الدراسة الثانية عشر: (هدي محمد الشتوي: 2013)[1]:

بعنوان: "**الإنفاق الحكومي على رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا**":

هدفت الدراسة إلى بيان أثر وطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

وتوصلت الدراسة إلى **الأتي:**

أ- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي في ليبيا.

ب- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وبين رأس المال البشري، ومن ثم زيادة معدل إنتاجيته، والتي بدورها أثرت على زيادة الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

وخلص الباحث من استعراض **الدراسات السابقة إلى الأتي:**

أ- تشابه الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في بعض الدول كمصر والجزائر والسعودية.

ب- إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: لكن لم تتناول أي من الدراسات السابقة علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في ليبيا خلال (2000-2021)، ولكن هذه الدراسة تناولت ذلك.

ثانياً: أبعاد الإنفاق الحكومي

يعكس الإنفاق الحكومي دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت الإنفاق الحكومي، حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية، ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلة، تطورت دراسة الإنفاق الحكومي وأصبحت تحتل مكاناً بارزاً في النظرية المالية.

وسيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط الآتية:**

1- مفهوم الإنفاق الحكومي:

هو مبلغ من النقود تقوم بإنفاقه الحكومة أو أحد هيئاتها العامة بهدف تحقيق نفع عام، أي أن الإنفاق الحكومي يتكون من ثلاث عناصر والتي تمثل أركان الإنفاق، والعنصر الأول: بأن الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي، والعنصر الثاني: صدورها من الدولة أو أحد الهيئات العامة التابعة للحكومة، والعنصر الثالث: يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق نفع عام[1].

([1]) هدي محمد الشتوي، **الإنفاق الحكومي علي رأس المال البشري وأثره علي النمو الاقتصادي في ليبيا**، رسالة ماجستير، (سوريا: جامعة دمشق، 2011)

وسيتم تناول العناصر الثالث (أركان النفقة) من أجل تحديد المفهوم الصحيح للإنفاق الحكومي.

1-1- الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي:

تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق الحكومية العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال الإنفاق الحكومي.

وعليه فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبراً وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء أوبدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار الإنفاق الحكومي.

إن اشتراط أن تتخذ الإنفاق الحكومي شكلاً نقدياً قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي، **أهمها:**

أ- الانتقال من الاقتصاد العيني وإندثار نظام المقايضة.

ب- انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة من عنصر القوة (عمل السخرة والإستيلاء الجبري).

ج- محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).

د- تيسير عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

1-2- صدور الإنفاق من الدولة أو أحد تنظيمها:

يعد إشتراط صدور النفقة من جهة عامة – الدولة أو تنظيمها- ركناً أساسياً لوجود النفقة، ويدخل في عداد الإنفاق الحكومي تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية الحكومي والدولة والهيئات الحكومية القومية والمؤسسات الحكومية، كما يندرج تحتها أيضاً نفقات المشروعات الحكومي، فخضوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا يخفى طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية وإجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق الحكومي هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها والمصادق عليها من طرف البرلمان.

أما إذا صدرت النفقة من أفراد أو مؤسسات خاصة (خيرية مثلا) فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.

وأخيرا لكي تعد النفقة من الإنفاق الحكومي يشترط أن يكون الأمر بها من شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، والمقصود بالشخص المعنوي الحكومي ذلك الشخص الذي ينظم قواعد القانون الحكومي علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

([1])أيمن محمد السيد، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في إطار اقتصاديات السوق"دراسة مقارنة وتطبيقية علي الاقتصاد المصري والهندي والماليزي"**، رسالة دكتوراه، (جامعة المنوفية: كلية الحقوق، 2016)، ص 36.

1-3- الغرض من الإنفاق الحكومي تحقيق نفع عام:

ينبغي أن يكون الهدف من الإنفاق الحكومي هو إشباع الحاجات الحكومية ومن ثم تحقيق النفع أوالمصلحة الحكومية، وبالتالي لا تعتبر من قبيل الإنفاق الحكومي تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص[1].

وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين، **هما:**

الأول: المبرر الوحيد للنفقات الحكومية هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أوالهيئات والمؤسسات الحكومي إشباعها يهدف إلى تحقيق المنفعة الحكومية.

الثاني: إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص، فإنه يخرج عن إطار الإنفاق الحكومي لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب، حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء الحكومية ومن ثم يجب أن يتساووا في الإنتفاع بالإنفاق الحكومي.

والواقع أن تحقيق المنفعة الحكومية قد أثار جدلاً بين الاقتصاديين نظراً لصعوبة التمييز بين الحاجات الحكومية والحاجات الخاصة من جهة وصعوبة قياس المنفعة الحكومية من جهة ثانية[2].

2- ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومى وأسبابها:

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي مع زيادة الدخل القومي.

وتعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر الحكومية في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية)، وأشارت إحدى الدراسات إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها[3].

وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فانجر والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي.

ولقد لوحظ أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي قد ترجع إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية، وفيما يلي إشارة لأهم تلك **الأسباب**[4]:

2-1- الأسباب الظاهرية: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي ظاهريا دون زيادة، أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق الحكومي دون الزيادة في الحاجات الحكومية (عدم تلبية حاجات إضافية للفرد) من هذه الأسباب، **ما يلي:**

أ- **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:** حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود).

([1])سوزي عدلي ناشد، **الوجيزة المالية العامة**، (الأسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000)، ص 33.

([2]) طارق الحاج، **المالية العامة**، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999)، ص ص 25-26.

([3])منى قاسم، **الإصلاح الاقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية**، (القاهرة: دار الشروق، 2009)، ص 48

([4])محمد المهايني، خالد الخطيب الحبشي،**المالية العامة والتشريع الجبائي**، منشورات جامعة دمشق، 2000، ص ص 85-92.

إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى إرتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما انخفضت قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات.

ب- الزيادة المضطرة في عدد السكان: تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية تعني الزيادة في الإنفاق الحكومي، ومثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية، تأهيل، صحة، ..الخ، كذلك إرتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحياً واجتماعياً، كذلك البطالة.

ج- إختلاف طرق المحاسبة الحكومية: قد ترجع زيادة الإنفاق الحكومي إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن إتبع مبدأ عمومية الموازنة، أي أصبحت تقيد في الموازنة الحكومية العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.

2-2- الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي:

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي الناتجة عن زيادة الحاجات الحكومية ومن هذه الأسباب، **ما يلي:**

أ- أسباب اجتماعية: مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل.

ب- أسباب اقتصادية: الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي، مما يتطلب نفقات مالية متزايدة،أي زيادة حجم الإنفاق الحكومي.

ج- أسباب سياسية: وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيّرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق الحكومي.

د- أسباب عسكرية: تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

و-أسباب إدارية:إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة التطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومى، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

2-3- ترشيد الإنفاق الحكومي: المقصود بترشيد الإنفاق الحكومي هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين الإنفاق الحكومي وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

والواقع أن ترشيد الإنفاق الحكومي يتطلب الإلتزام **بالضوابط التالية**[1]:

أ- تحديد حجم أمثل للنفقات الحكومية: ليست من المصلحة أن زيادة الإنفاق الحكومي بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات الحكومية) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية.

ب-إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية:التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على

([1])رامى حسنى محفوظ الازهرى، **دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة،2011). ص ص 73-82.

البيئة وإتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

ج-الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقضي قواعد المالية الحكومية بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال الحكومية أو الإرتباط بإنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة الحكومية، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم (مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو إستبدالها).

د- تجنب الإسراف والتبذير: هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في الإنفاق الحكومي في كثير من الدول النامية نوجزها، **فيما يلي**[1]:

- إرتفاع تكاليف تأدية الخدمات الحكومية.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة.
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية، كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد الحكوميين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي ...الخ.

ولا شك أن ترشيد الإنفاق الحكومي يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على الإنفاق الحكومي.

3- الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية:

تعتبر دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية بالغة الأهمية لأنها تسمح بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه الإنفاق الحكومي إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه.

وقد تكون الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية مباشرة أو غير مباشرة، **كما يلي:**

3-1- الأثر المباشر للإنفاق الحكومي على الناتج القومي:

إن درجة تأثير الإنفاق الحكومي يتوقف على مدى كفاءة استخدامه (إنتاجية الإنفاق الحكومي)، ويؤثر الإنفاق الحكومي على الناتج القومي من خلال: زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج القومي[2].

- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سبباً لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب ... إلخ.
- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

([1])شيبي عبد الرحيم وبطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد الثاني عشر، العدد الأول**، يناير 2010، ص 78.

([2])دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر" (1990-2004)**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006)، ص 67.

3-2- الأثر المباشر للإنفاق الحكومي على الاستهلاك القومي:

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق الحكومي على الاستهلاك، **منها:**

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك القومي، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم.

- عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك القومي.

3-3-الأثر على الادخار القومي:

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل أو زيادته بمعدل أقل من الاستهلاك يؤدي إلى خفض الادخار، مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر بالسلب على الإنتاج.

ومما سبق يتضح أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبا على الادخار القومي والعكس بالعكس.

3-4-أثر الإنفاق الحكومي على توزيع الدخل:

يظهر هذا التأثير من خلال **الأتي**[1]:

أ- **التدخل في توزيع الدخل الأولي:** بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).

ب- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية: تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

3-5- الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومى على الإنتاج والاستهلاك القومي

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومى على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل.

وكما هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

3-6- أثر الإنفاق الحكومي على معدل النموالاقتصادي

إن زيادة الإنفاق الحكومي (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

4- إعادة هيكلة دور الدولة والقطاع الخاص في الدول النامية:

ويتم ذلك من خلال عدد من الآليات، **وأهمها:**

---

[1]أحمد محمد محمد صدقى خليفة، **تحليل العلاقة بين عجزى الموازنة العامة والحساب الجارى فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، 2015). ص 34.

أ- رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات خاصة الطاقة والمشتقات البترولية: من المعروف أن أسعار الطاقة والمشتقات البترولية في الدول النامية تعد من الأدنى في العالم، وذلك بفضل الدعم الحكومي الذي تقدمه حكومات هذه الدول، وهذا بدوره يترك أثرين سلبيين على الاقتصاد، **هما**[1]:

الأثر الأول: أن دعم الطاقة يزيد عبء الموازنات العامة دون فائدة كبرى للمواطنين؛ خاصة وأن معظم المستفيدين من الدعم هم الأغنياء الذين يمثلون النسبة الأقل من السكان.

الأثر الثاني: أن دعم الطاقة يحدث تشوهات في الاقتصاد تؤثر على الكفاءة الاستراتيجية للشركات المحلية كونها لا تتحمل كامل تكلفة الوقود؛ لذا فإن على الحكومات إعادة النظر في برامج دعم السلع هذه ووضع خطة لرفعها أو على الأقل تقنينها وترشيدها بحيث تحدث الأثر المطلوب على الاقتصاد دون أن ترهق الموازنات العامة، على أن يتم ذلك بصورة تدريجية ووفق خطة زمنية مدروسة لتجنب أية إختلالات مفاجئة في قوى السوق.

ب- تقليص الدور الحكومي الاقتصادي وتفعيل عمل القطاع الخاص: لقد تعاظم الدور الاقتصادي الذي تمارسه الحكومات من خلال الشركات الحكومية التي يستعان بها لتقديم الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والاتصالات والبريد والنقل، والتي كانت تقدمها بصورة مباشرة وحتى وقت قريب من خلال الجهاز الحكومي كالوزارات والهيئات، وقد كان ذلك على حساب القطاع الخاص الذي تقلص دوره؛ لذا فإن على حكومات الدول النامية تقليص دورها الاقتصادي والتخلي عن الشركات الحكومية أو عن حصصها في الشركات المساهمة العامة، وتفعيل دور القطاع الخاص من خلال تشجيع ودعم الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

ج- إصلاح سوق العمل (توفير الحماية للكوادر الوطنية من المنافسة الأجنبية): لعل من أكبر المشكلات التي تعانى منها الدول النامية هي مشكلة البطالة، التي تشكل عبئا اجتماعياً واقتصادياً إضافية على الحكومات وعلى موازناتها العامة.

إن التعامل مع مشكلة البطالة على أنها مشكلة إجتماعية فقط أسهم في تفاقمها؛ إذ أنها مشكلة اقتصادية في المقام الأول، لذا يجب الإسراع في وضع منظومة قانونية تهدف إلى حماية العمالة الوطنية من المنافسة الأجنبية، وعدم فتح أي قطاع أمامها إلا في حالة عدم وجود أيد عاملة وطنية كافية أو مؤهلة.

د- تنويع مصادر الدخل وعدم الإعتماد علي المواد الأولية في التصدير:

إن محاولات تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على المواد الأولية في الدول النامية لم تحقق النجاح المرجو.

ولعل الفشل في محالات التنويع يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم تركيز الدول النامية علي قطاع الصناعة والخدمات، بل الاعتماد في المقام الأول علي الزراعة والمصادر الريعية كالنفط.

هـ- إصلاح الإطار العام للاقتصاد الكلي (سياسات جانب الطلب):

لا بد من إصلاح الإطار العام للاقتصاد الكلي، وبخاصة إطار تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي المرتكز على الربط بالدولار. ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسة الثلاث المستخدمة لإدارة الطلب الكلي؛ وهي السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط الجامد لعملات معظم الدول النامية بالدولار من منظور المكسب مقابل التكلفة. فعند ربط العملة يجرى استبعاد سياستين من هذا الإطار، هما السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ولا يمكن استخدامهما كأدوات لإدارة الاقتصاد الكلي وتعزيز الاستقرار فيه. فسعر الصرف يثبت عند قيمة معينة وتسخر السياسة النقدية لتحقيق ذلك الهدف ولا يمكن استخدام أي منهما لأي غرض آخر،وبهذه الطريقة أصبح يوجد إطار إدارة

([1])إسراء الحسيني، **العلاقه بين مكونات السياسه الماليه والنمو**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014). ص 47.

اقتصاد كلي بسياسة واحدة فقط هي السياسة المالية. في حين أن المطلوب هو تصميم مزيج مرن من هذه السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث، المالية والنقدية، وسعر الصرف، لإدارة الاقتصاد بكفاءة، يتفاعل مع كل المعطيات والمتغيرات الاقتصادية على أرض الواقع[1].

ويهدف تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتصميم المزيج الأمثل، من السياسات الاقتصادية الكلية الثلاث (المالية والنقدية وسعر الصرف) إلي تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي ضبط معدلات التضخم وتعزيز الاستقرار النقدي والمالي،وهذا الأمر مهم لتهيئة البيئة المواتية لجذب الاستثمارات طويلة الأجل ذات القيم المضافة الكبيرة، ورفع الكفاءة الإنتاجية.

و- تنمية تراكم رأس المال البشري:

إن رأس المال البشري هو العنصر الأهم في العملية الإنتاجية؛ ففي كثير من دول العالم الثالث لا يوجد نقص من الجامعات، ولا من خريجي الجامعات، ولا من المرافق التعليمية والمعامل، ولكن يوجد نقص في كفاءة العنصر البشري؛ ولم تصل الخبرات والمعارف المتراكمة في رأس المال البشري في هذه الدول إلى الحجم الذي ينمي الاقتصاد ذاتياً. ونتج عن ذلك حدوث انحرافات تعوق تراكم رأس المال البشري، **وأهمها**[2]:

- ✓ تقلص الفرص الاستثمارية، وضعف دور القطاع الخاص فى تنفيذ خطط التنمية.
- ✓ تضخم القطاع العام وترهله وكثرة البطالة المقنعة فيه، وطلب الريع والتنازع فيه، وتنازع مجموعات المصالح، والفساد، والمحسوبيات والولاءات وسوء الإدارة، وضعف الحوكمة والرقابة وغير ذلك من علل الاقتصاد الريعي.

إن التركيز على جانب الكم لا يكفي لبناء رأس المال البشري. حيث أصبح مهارات خريجي جامعات دول العالم الثالث لا تتماشي مع متطلبات سوق العمل من حيث الخبرة والكفاءة، لذلك فإن التركيز علي الكم في عملية تنمية رأس المال البشري مصيره الإخفاق في حال استمرار إهمال جانب الكيف.

ز- إصلاح القطاع العام:

يشكل القطاع العام أكبر مصدر لتوفير الوظائف في الدول النامية، غير أن القطاع العام وصل إلى مرحلة التشبع (خصوصاً في الدول الأكثر كثافة سكانية)، وأصبح كبير العدد، وتدنت كفاءته وانتاجيته. ولذلك أصبح من المطلوب رفع كفاءته وانتاجيته، وتعزيز الحوكمة فيه؛ من أجل خلق حافز كاف لدى الشباب، وتنمية قدراتهم، والتمكين لهم، وأول شروط إصلاح القطاع العام هو إصلاح رأس المؤسسة، وذلك من خلال توافر النزاهة والكفاءة، والملائمة والاختصاص، في رئيس المؤسسة، وربط الثواب والحوافز بالإنتاجية. ويتطلب تحديث إطار الإدارة في القطاع العام مزيدا من التوفيق بين القدرات والاختصاص والكفاءة من جهة، ومتطلبات الإدارة في مؤسسات القطاع العام وطبيعة عملها من جهة أخرى. وهذا الأمر نفسه يتطلب دفع الكفاءات الوطنية المتخصصة من خريجي الجامعات في جميع المستويات نحو المواقع القيادية في القطاع العام[3].

([1])خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادى فى دول مجلس التعاون**، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ، أغسطس 2015، ص 30.

([2])من أمثلة ذلك: التنافس في بناء الجامعات والمؤسسات التعليمية واستحضارها، واستيراد الأبحات معهاوالباحنين والمعلمين والمختبرات،وعقد المؤتمرات التي قد تغلب عليها السمة الاحتفالية ولا تكن فيهامساهمات علمية تذكر بالنسبة إلى المواطنين. ولكن المعرفةوالتكنولوجيا لا تستوردان، بل تستنبتان وتنميان.

([3])J. Isham et al.,"The Varieties of Resource Experience: Natural Resource Export Structures and the Political Economy of Economic Growth," **The World Bank Economic Review, vol. 19, no, 2**, 2005, p.p. 141- 17.

ح- تطوير الأسواق والقطاع الخاص:

إذا كانت اقتصادات الدول النامية تعانى التركز في الموارد الطبيعية وقلة التنويع، فإن للقطاع الخاص دوراً كبيراً في ذلك، من جهة أنه مصاب بالتركز في نشاطه وقلة في التنويع أيضا، وقد انعكس ذلك بقدر من التركز والتشوهات على الأسواق، وتكوينات لبنى احتكارية فيها،فلا يزال نشاط القطاع الخاص يتركز في ثلاثة مجالات رئيسة (المقاولات، وتجارة الاستيراد والترويج للمنتج الأجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية) وعبر عقود من التوسع غير المنظم واللامحدود، ويقوم القطاع الخاص في الدول النامية على شرائح ضيقة من الأفراد والعائلات في المجتمع، بعضها على ارتباط وثيق بالنخب السياسية، والتي تمكنت من تراكم ثرواتها ورؤوس أموالها، ومن تكوين شبكات مصالح واسعة ومتداخلة مع النخب السياسية، وأصبحت تشكل موانع دخول في عدد كثير من الأنشطة تجاه المستثمرين الجدد، وتغذي تكوينات إحتكارية وامبراطوريات لرجال أعمال يصعب منافستها.

إن نمو القطاع الخاص في الدول النامية خاصة على تدخل الدولة للقيام بمشروعات البنية الأساسية التي يعزف عنها القطاع الخاص لضخامة إستثماراتها وضآلة العائد منها، وما تجود به الحكومات من مشاريع لقطاع الأعمال. وتزداد العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص عند ارتفاع الإيراد العام والعكس، ولكن لن يتم تطوير القطاع الخاص بهذا الأسلوب.

وعليه تتمثل أهم سمات القطاع الخاص في الدول النامية في **النقاط التالية**[1]:

- ✓ فقدان دوره التنموي الريادي والاعتماد على الحكومة في تنفيذ برامج التنمية.
- ✓ أصبح ضيفاً على الدولة الريعية، وعلى ارتباط وثيق بالنخب السياسية وجماعات المصالح.
- ✓ أصبح يعمل من خلال الباطن ومتطفلاً معتمداً على تدوير الريع.
- ✓ أصبح مزاحماً للمواطنين، وليس للدولة في مجال الاستثمار.
- ✓ يعتمد على الإنفاق الحكومي بشقيه: الإستثماري الذي يشكل تعاقدات وأرباحا للقطاع، والإنفاق في رواتب المواطفن وأجورهم، وهو يشكل لاحقاً طلباً استهلاكيا بالنسبة للقطاع الخاص.
- ✓ الانفصال عن المجتمع، فهو لا يساهم في خلق فرص عمل بالقدر المأمل منه.
- ✓ لا يساهم في توافر فرص استثمارية للمواطنين، في حين أنه يراكم ثرواته ورؤوس أمواله الخارجية والداخلية، ويستثمر في الخارج أكثر من استثماره في الداخل.
- ✓ لا يدفع ضريبة بالقدر الذي يساهم في تخفيف الضغط عن الموازنة العامة للدولة.
- ✓ تغلب عليه السمة الاحتكارية؛ إذ مكنته عقود من التوسع وتراكم رأس ماله، واستغلال القوانين الحمائية من تشكيل موانع دخول أدت إلى تكوين بنى احتكارية وامبراطوريات لرجال أعمال، وتركز في الأسواق (عبر الاقتصاد)، وفي الثروة (عبر المجتمع).
- ✓ يحصل على عوامل إنتاج رخيصة؛ مما يشكل دخلها تسربا لرؤوس الأموال القومية إلى الخارج.
- ✓ لا يستغل ميزة كثافة عوامل الإنتاج ورخصها في التطور الصناعي، ولا في بناء اقتصاد معرفي، بل إنه شهد انخفاضا في إنتاجيته، ثم إن تقنيات الإنتاج المستخدمة فيه متدنية وقليلة القيمة المضافة، ولم تضع الدول شروطا لدعمها له نحو التكثيف؛ سواء من حيث استخدام التكنولوجيا، أو التنويع، أو إحداث اختراقات في أسواق التصدير (كما في تجربة شرق آسيا).

(1)عصام ابراهيم عبد الرازق، **مرجع سبق ذكره**، ص 229.

ط- التصنيع من أجل التصدير:

إن النمو المطرد كان مرتبطاً تاريخيا بالتوسع في الأنشطة الصناعية دائما[1]، ويلاحظ هذا بوضوح في تجارب الدول النامية في العقود القليلة الماضية أكثر من تجارب الدول الصناعية سابقا مثل بريطانيا خلال الثورة الصناعية، والولايات المتحدة في محاولات اللحاق بها في أواخر القرن التاسع عشر. ويعزى ذلك إلى عولمة الاقتصاد العالمي والانفتاح عن التجارة العالمية. وفي هذا السياق تأتي ميزة التصنيع الموجهة إلى الصادرات، إذ أن طلب السوق العالمية للمنتجات الصناعية غير محدود، في حين أن توسع قطاع السلع الأولية بها دوليا يبقى محدودا من خلال أوضاع السوق المحلية وشروط التجارة فيها؛ والنمو القائم على صادرات المواد الأولية يبقى محدوداً بالاكتشافات في الدول الأخرى، وعرضه لتقلبات الأسعار التي تحد استمراريته وتقلص قيمته، ويلاحظ أن الدول النامية تعتمد على تصدير المواد الخام والتي يتحكم في سعرها عوامل خارجية.

ثالثاً: تحليل تطور الانفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في ليبياخلال (2000-2021)

أثار التقرير السنوي الذي أصدره مصرف ليبيا المركزي حول حجم الإنفاق الحكومي خلال عام 2022 مقابل حجم الإيرادات مخاوف جديدة بشأن اقتصاد البلاد، التي عانت أزمات اقتصادية خانقة خلال السنوات الماضية، مرتبطة بالتوترات السياسية والأمنية، التي يُتوقع أن تستمر مع تأجيل الانتخابات العامة، ووجود مؤشرات على استمرار الأزمة السياسية، حتى منتصف عام 2024علي الأقل.

وحذّر محللون اقتصاديون من نتائج القفزة الكبيرة في الإنفاق الحكومي، التي كشف عنها تقرير المصرف المركزي، على اقتصاد البلاد ومخزونها المالي، خصوصاً مع اضطرار الأخير إلى سحب جزء من احتياطي النقد الأجنبي، لتغطية النفقات الحكومية، في وقت تشهد فيه الواردات النفطية تذبذباً مطرداً، مع عودة ظاهرة إغلاق حقول النفط، بسبب مطالب فئوية أو سياسية في الأشهر الماضية[2].

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من **خلال النقاط التالية:**

1- واقع الإنفاق الحكومي في ليبيا:

أثارت التفاصيل الواردة في تقرير المصرف المركزي، التي تبيّن توسعاً كبيراً في حجم الإنفاق الحكومي، الذي اعتبر غير متناسب مع الوضع المالي والاقتصادي للدولة، مخاوف اقتصادية كبيرة، ورأى بعض المحللين أنه كان من المفترض أن تتعامل معه الحكومة بسياسة تقشفية تقلل النفقات إلى أقل حد ممكن، بدلاً من التوسع في الصرف.

وكان هذا التوسع في حجم الإنفاق الحكومي إلى هذا الحد، "غير مبرر، وكان يمكن تجنبه". موضحاً "المقارنة بين ما جرى صرفه عام 2020 والمصروفات في 2021 تبين أن مصروفات العام الماضي كانت أكثر من ضعف ميزانية العام الذي سبقه، وحتى لو أخذنا في الاعتبار تأثير تغير سعر الصرف، وزيادة مرتبات بعض الفئات من العاملين في القطاع الحكومي، فإنها لن تؤثر في توسع بحجم الإنفاق إلى هذا المستوى.

كما تشير تفاصيل الإنفاق في الباب الثالث، وهو باب التنمية، إلى أنه جرى صرف نحوثلاثة مليارات دولار تقريباً على مشروعات مختلفة، والسؤال: أين هذه المشروعات التي أنفق عليها كل هذه المبالغ؟ هل في مراحل الإنجاز على الرغم من صرف هذه المبالغ عليها؟".

كما تجنب المصرف المركزي " أضرار الارتفاع في نفقات الحكومة، بسبب ارتفاع أسعار النفط، وليس بسبب سياسة واضحة ورشيدة من قبله،ويتضح من البيان الذي أصدره المركزي، أن الميزانية العامة بها فائض، في حين أن ميزان

---

(1)عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، من إحلال الواردات الي التصنيع للتصدير، عوامل النجاح الكوري، **كراسات استراتيجية، العدد 15**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، مايو 1993)،ص 25.

(2) تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2022.

المدفوعات متوازن، أو ربما يكون به فائض، إذا جرى تحصيل دين شركات النفط، كل ذلك حدث بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال العام الفائت، التي تراوحت بين 72 و85 دولاراً، في حين أن الأسعار خلال 2020 انخفضت في بعض الأوقات إلى أقل من 30 دولاراً للبرميل، فكيف سيكون مصير ليبيا لو انخفضت أسعار برميل النفط إلى ما دون 50 دولاراً للبرميل؟ هذا السؤال ننتظر أن تجيب عنه الحكومة والمصرف المركزي".

وفي هذا السياق، يحذّر مختصون في الشأن الاقتصادي من الآثار المترتبة على زيادة أكبر في حجم الإنفاق الحكومي المتوقعة في العام الجديد 2024، التي قد تضع البلاد على حافة الإفلاس، خصوصاً إذا شهدت أسعار النفط تراجعاً جديداً، وهي التي تشكّل أكثر من 90% من حجم الإيرادات للدولة الليبية.

وكان يفترض أن لا يتجاوز حجم الإنفاق من 70 إلى 75 مليار دينار، لكن لاحظنا حجم إنفاق كبيراً، وربما تكون له بعض الارتدادات السلبية، مع الزيادة المتوقعة في الصرف على بعض الأبواب، مثل المرتبات، ومن المتوقع أن "تصل ميزانية عام 2024 إلى نحو(21 مليار دولار)، والخطورة تكمن في أن زيادة حجم النفقات، مثلما شاهدنا خلال السنوات الماضية، سيترتب عليها زيادة في عرض النقود، وسيكون المصرف المركزي عندها مضطراً إلى تعزيز قيمة الدينار، بإجراء تعديلات جديدة في سعر الصرف، وما سيتبع هذه الإجراءات من إرتباك اقتصادي شامل، كما حدث في العام الماضي"[1].

2- تحليل تطور محددات الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (2000-2021):

مما لا شك فيه أن هناك عوامل كثيرة تؤثر في الإنفاق الحكومي لأي دولة، سواء كان الإنفاق على التعليم أو الصحة أو الإنفاق العسكري، أو الإنفاق الاستثماري الحكومي، كما أن عدد السكان له دور كبير في زيادة الإنفاق الحكومي، وحجم الإستهلاك النهائي، بالإضافة إلى أن التضخم والبطالة من العوامل المؤثرة أيضاً علي حجم الإنفاق الحكومي، فيؤدي إرتفاع الأسعار إلى إضطرار الحكومة إلي زيادة المرتبات، والتي قد يعود إرتفاعها إلي التضخم المستورد "الواردات"، كما أن إرتفاع معدلات البطالة بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمنيوالتي دفعت إلى هروب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، قد يؤدي بالحكومات إلى منح، قد يؤدي بالحكومات إلى منح إعانات مالية أو صرف بدل بطالة أو زيادة الدعم السلعي أو النقدي، ويؤدي كل ما سبق إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

(1) تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2022.

ويبين الجدول التالي تطور الإنفاق الحكومي وأهم عناصر في ليبيا:

جدول (1)

تطور محددات الإنفاق الحكومي في ليبيا خلال الفترة (2000-2021)

سنة	الانفاق الحكومي مليار دولار	الإيراد العام مليار دولار	صافي الموازنة مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي ألف دولار	الانفاق العسكري		الانفاق علي التعليم		الانفاق علي الصحة		الإنفاق علي التعليم والصحة مليار ولار	إنفاق استهلاكي نهائي مليار دولار
					مليار دولار	% من (م.ن.ح)	مليار دولار	% من (م.ن.ح)	مليار دولار	% من (م.ن.ح)		
2000	10.4	13.1	2.7	7.4	1.2	3.1	0.8	2.1	1.4	3.7	2.2	22.6
2001	9.2	11.2	2.0	6.5	0.8	2.4	0.8	2.2	1.5	4.5	2.3	21.4
2002	6.7	10.8	4.1	3.8	0.4	2.1	0.7	3.6	1.0	4.7	1.7	14.2
2003	5.3	13.7	8.4	4.7	0.5	2.1	0.4	1.6	0.9	3.5	1.3	12.2
2004	13.2	19.2	6.0	5.8	0.7	2.1	0.8	2.5	1.0	3	1.8	16.0
2005	16.3	30.1	13.8	8.1	0.7	1.5	1.0	2.1	1.1	2.4	2.1	16.9
2006	17.8	37.8	20.0	10.1	0.7	1.1	1.1	1.8	1.3	2.2	2.4	19.8
2007	24.7	43.7	19.0	11.2	0.6	0.9	1.4	2	1.5	2.2	2.9	25.0
2008	36.0	57.8	21.8	13.9	1.3	1.5	1.4	1.6	1.7	2	3.1	28.9
2009	27.6	31.6	4.0	9.6	1.3	2.1	1.6	2.7	1.9	3.1	3.5	33.5
2010	38.4	42.9	4.5	11.6	2.0	2.7	2.1	2.8	2.3	3	4.4	34.5
2011	28.4	18.4	10.0-	7.8	1.4	3.0	1.4	3	2.1	4.4	3.6	37.7
2012	55.7	54.2	1.5-	15.8	3.5	3.7	2.8	3	2.6	2.8	5.4	45.6
2013	46.0	36.5	9.5-	12.6	5.8	7.6	2.2	2.9	2.0	2.7	4.2	48.9
2014	33.8	18.1	15.7-	9.4	8.9	15.5	1.7	3	1.7	2.9	3.4	49.2
2015	28.8	19.0	9.8-	7.9	7.7	15.8	1.4	2.9	1.4	2.9	2.8	46.3
2016	29.4	18.0	11.4-	7.9	7.9	15.9	1.4	2.8	1.5	3	2.9	49.0
2017	36.9	18.4	18.5-	10.5	11.2	16.7	1.9	2.9	2.1	3.1	4.0	53.4
2018	39.3	25.9	13.4-	11.8	13.0	17.0	2.1	2.7	2.3	3	4.4	53.2
2019	36.0	23.1	12.9-	10.5	12.3	17.7	1.7	2.4	2.0	2.9	3.7	54.3
2020	24.4	8.8	15.6-	7.0	8.4	18.0	1.2	2.5	1.5	3.3	2.7	56.9
2021	23.8	23.1	0.7-	5.9	7.5	18.9	1.0	2.6	1.3	3.2	2.3	19.5
متوسط	26.7	26.2	0.6-	9.1	4.5	7.8	1.4	2.5	1.6	3.1	3.1	34.5

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، أن الأحداث السياسية التي مرت بها ليبيا منذ عام 2011 قد أثر على الإنفاق الحكومي ومحدداته في ليبيا، **كما يلي:**

أ- الإنفاق الحكومي: بلغ الإنفاق الحكومي أقصاه عام 55.7 مليار دولار عام 2012 ثم أخذ في التراجع إلي 23.8 مليار دولار عام 2021 بسبب تبعات أحداث 2011.

ب- الإيراد العام: بلغ الإيراد العام أقصاه عام 54.2 مليار دولار عام 2012 ثم أخذ في التراجع إلى 23.1 مليار دولار عام 2021 بسبب تبعات أحداث 2011.

ج- صافي الميزانية العامة: إنعكست أحداث 2011 على صافي الميزانية في ليبيا، فقد كانت تحقق الميزانية فائض سنوي منذ عام 2001 حتي عام 2010، ولكن بداية من عام 2011 حقق عجزاً بلغ (-10) مليار دولار عام 2011 واستمر إلى بلغ أقصاه (-18.5) مليار دولار عام 2017.

د- الإنفاق العسكري: أثرت أحداث 2011 علي الإنفاق العسكري بشكل كبير، فقد بلغ الإنفاق العسكري 2.7% من الناتج المحلي في عام 2010، ولكن من بعد أحداث 2011 أخذت النسبة في الإرتفاع حتي وصلت إلي 18.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021، بسبب عدم الاستقرار السياسي والصراع العسكري بين المكونات الكبيرة داخل المجتمع الليبي.

كما يلاحظ أن الإنفاق العسكري قد تفوق على مجموع الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة معاً من عام 2013 فقد بلغ الإنفاق العسكري 5.8 مليار دولار وبلغ إجمالي المنفق على التعليم والصحة في هذا العام 4.2 مليار دولار، واستمر ذلك الوضع حتي عام 2021، حيث بلغ حجم الإنفاق العسكري 7.5 مليار دولار في حين بلغ إجمالي المنفق على التعليم والصحة 2.3 مليار دولار.

هـ- الإنفاق على التعليم: كان يوجد شبه استقرار في الإنفاق على التعليم كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، فبلغت هذه النسبة 2.1% في عام 2000 ثم إرتفع قليلاً إلى 2.6% في عام 2021.

و- الإنفاق على الصحة: كان يوجد شبه استقرار في الإنفاق على الصحة كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، فبلغت هذه النسبة 3.7% في عام 2000 ثم إرتفع قليلاً إلى 3.2% في عام 2021.

ز- الإنفاق الإستهلاكي: تزايد حجم الإنفاق الإستهلاكي النهائي من سنة لأخرى فبلغ 22.6 مليار في عام 2000 واستمر في الإرتفاع إلى أن وصل إلى 56.9 مليار دولار عام 2020، ولكنه تراجع بصور حادة إلى 19.5 مليار دولار عام 2021، ربما بسبب تراجع أسعار النفط في عام 2020 بسبب جائحة كورونا في عام 2020.

3- تحليل تطور محددات معدل النمو الاقتصادي في ليبيا:

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في أي دولة، ومنها حجم الاستثمار المحلي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والصادرات والواردات والإدخار المحلي، ومعدل التضخم ومعدل البطالة، وإيرادات الموارد الطبيعية (النفط في ليبيا)....إلخ.

ويبين الجدول التالي تطور معدل النمو الاقتصادي وأهم العوامل المؤثرة فيه في ليبيا:

جدول (2): تطور محددات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (2000-2021)

سنة	إجمالي الناتج المحلي مليار دولار	معدل النمو الاقتصادي %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	الاستثمار المحلي		الإدخار المحلي		الإيرادات النفطية		الاستثمار الأجنبي		الصادرات مليار دولار	الواردات مليار دولار	سعر الصرف
					مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي	مليار دولار	% من الناتج المحلي			
2000	38.3	3.7	19.8	2.9-	4.5	11.6	15.7	40.9	12.9	33.6	0.14	0.4	12.1	5.3	0.5
2001	34.1	1.8-	19.8	8.8-	3.6	10.5	12.8	37.4	10.1	29.5	-0.1	0.4-	9.1	5.7	0.6
2002	20.5	1.0-	19.8	9.8-	2.7	12.9	6.3	30.7	9.9	48.4	0.15	0.7	9.2	7.0	1.3
2003	26.3	13.0	19.6	2.2-	2.4	8.9	14.1	53.6	12.6	47.8	0.14	0.5	15.1	8.7	1.3
2004	33.1	4.5	19.6	2.2-	4.6	14.0	17.1	51.6	18.1	54.8	0.36	1.1	21.1	10.7	1.3
2005	47.3	11.9	19.5	2.7	7.2	15.2	30.4	64.2	28.9	61.0	1.04	2.2	30.2	12.8	1.3
2006	60.1	6.5	19.5	1.5	12.6	21.0	40.3	67.0	36.6	60.9	2.06	3.4	43.2	15.6	1.3
2007	68.0	6.2	19.4	6.3	14.1	20.7	43.0	63.2	40.8	59.9	4.69	6.9	50.0	19.9	1.3
2008	86.7	0.2-	19.4	10.4	19.1	22.1	57.8	66.7	56.2	64.8	4.11	4.7	64.3	25.3	1.2
2009	60.8	4.4-	19.4	2.5	15.2	25.0	27.3	44.9	30.4	49.9	1.37	2.3	38.5	27.0	1.3
2010	75.4	5.0	19.3	2.8	16.4	21.8	40.9	54.3	41.1	54.5	1.78	2.4	50.0	24.0	1.3
2011	48.2	50.3-	19.4	15.5	8.4	17.4	10.5	21.7	17.5	36.3	0.00	0.0	18.4	12.0	1.2
2012	92.5	86.8	19.0	6.1	14.7	15.9	46.9	50.7	53.3	57.6	1.43	1.5	61.9	29.0	1.3
2013	75.4	18.0-	19.5	2.6	12.6	16.8	26.5	35.1	34.5	45.8	0.70	0.9	45.1	35.0	1.3
2014	57.4	23.0-	19.6	2.4	13.3	23.2	8.1	14.2	16.4	28.6	0.00	0.0	18.5	25.4	1.3
2015	48.7	0.8-	19.5	10.4	8.3	17.1	2.4	4.9	7.0	14.4	0.00	0.0	10.8	16.9	1.4
2016	49.9	1.5-	19.5	25.9	9.7	19.4	0.9	1.8	5.4	10.8	0.00	0.0	7.3	13.2	1.4
2017	67.2	32.5	19.3	25.8	10.9	16.2	13.8	20.6	14.1	20.9	0.00	0.0	18.3	13.7	1.4
2018	76.7	7.9	19.4	13.2	12.3	16.1	23.5	30.6	23.0	30.0	0.00	0.0	30.4	18.5	1.4
2019	69.3	11.2-	19.6	2.2-	11.0	15.8	15.0	21.6	22.7	32.8	0.00	0.0	29.7	24.5	1.4
2020	46.8	29.8-	20.3	1.4	12.7	27.2	10-	21.6	4.3	9.2	0.00	0.0	29.4	30.3	1.4
2021	39.8	31.4	20.6	2.9	5.0	12.6	20.3	51.1	22.4	56.4	0.00	0.0	29.2	38.4	4.5
متوسط	55.6	3.1	19.6	4.7	10.1	17.3	21.1	36.6	23.6	41.3	0.8	1.3	29.2	19.0	1.4

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل الجدول السابق، أن الأحداث السياسية التي مرت بها ليبيا منذ عام 2011 قد أثر علي الإنفاق الحكومي ومحدداته في ليبيا، **كما يلي:**

أ- **الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ الناتج المحلي الإجمالي 38.3 مليار دولار عام 2000 ثم أخذ في الإرتفاع إلى أن وصل إلى أقصاه 92.5 مليار دولار عام 2012 ثم أخذ في التراجع بسبب أحداث 2011 إلى أن وصل إلى 39.8 مليار دولار عام 2012.

ب- معدل النمو الاقتصادي: تأثر هذا المعدل بدوره بأحداث 2011 حيث بلغ 3.7% عام 2000 ثم تراجع (-50.3%) في عام 2011، وأخذ في التأرجح بين الإرتفاع وال في عام 2011، وأخذ في التأرجح بين الإرتفاع والإنخفاض خلال الفترة (2012-2021).

ج- معدل البطالة: يعد معدل البطالة في ليبيا من أعلى المعدلات في العالم فبلغ متوسطه خلال الفترة (2000-2021) نحو 19.6%، كما كان يتصف بشبه الاستقرار فبلغ 19.8% عام 2000 وبلغ 20.6% عام 2021.

د- معدل التضخم: كان تأثر معدل التضخم في ليبيا بأحداث 2011 أكبر من معدل البطالة بكثير، حيث بلغ هذا المعدل 2.8% في عام 2010 ثم أخذ في الإرتفاع من عام 2011 فبلغ في هذا العام 15.5% ثم أخذ في الإرتفاع إلى أن وصل إلى أقصاه 25.9% عام 2016.

هـ- نسبة الإدخار المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي: تأثر الإدخار المحلي بأحداث 2011 بصورة كبيرة فبلغ 54.3% من إجمالي الناتج المحلي عام 2010 ثم أخذ في التراجع فبلغ 21.7% من الناتج المحلي في عام 2011 ثم استمر في التراجع إلى أن وصلت النسبة إلى 1.8% في عام 2016.

و- الإيرادات النفطية: تأثر الإيرادات النفطية بأحداث 2011، فبلغت 41.1 مليار دولار عام 2010 ثم أخذت في التراجع فبلغت 17.5 مليار دولار عام 2011، واستمرت في التراجع إلى أن وصلت إلى أدناها فبلغت 5.4 مليار دولار عام 2016.

ز- الاستثمار الأجنبي المباشر: تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأحداث 2011، فبلغت 1.78 مليار دولار عام 2010 ثم أخذت في التراجع إلى أن وصل إلى الصفر من عام 2014.

ح- الصادرات: تأثر الصادرات بأحداث 2011، فبلغت 50 مليار دولار عام 2010 ثم أخذت في التراجع فبلغت 18.4 مليار دولار عام 2011، واستمرت في التراجع إلى أن وصلت إلى أدناها فبلغت 7.3 مليار دولار عام 2016.

ط- الواردات: تأثر الواردات بأحداث 2011، فبلغت 24 مليار دولار عام 2010 ثم أخذت في التراجع فبلغت 12 مليار دولار عام 2011، واستمرت في التراجع إلى أن وصلت إلى أدناها فبلغت 13.2 مليار دولار عام 2016.

ي- سعر الصرف: انعكست التأثيرات الاقتصادية السلبية السابقة علي سعر صرف الدينار الليبي، فبلغ 1.3 مقابل الدولار أخذ في التراجع إلى أن وصل 4.5 دينار مقابل الدولار الواحد عام 2021.

رابعاً

قياس أثر الانفاق الحكومي علي معدل النمو الاقتصادي في ليبيا.

قدم**ones, Andrew, M**عام 2000، دراسة عن تطبيقات الإقتصاد القياسي، وقدم فيها تحليلاً تفصيلياً لكيفية تطوير نماذج الإقتصاد القياسي، وذلك بالتطبيق على مجالات اقتصادية كثيرة[1].

واعتمدت الدراسةعلى المنهج الاستقرائي والاستنباطي معاً، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخى عند إستعراض الأبعاد النظرية للدراسة، وتم استخدام المنهج التحليلي فيما يتعلق بتحليل بيانات الإنفاق الحكومي، وتحليل المتغيرات الأخرى، لمعرفة أهميتها النسبية بالنسبة للاقتصاد الليبي، سواء بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي أو لإجمالي الإيرادات العامة، وذلك من خلال تحليل البيانات الصادرة من الجهات المختصة، كما تم الإعتماد فيه على الأساليب الكمية، وذلك لتقدير العلاقة وطبيعتها بين الإنفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادي في ليبيا.

وتم قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ليبيا، ومن **خلال النموذج التالي:**

(1)عبد القادر محمد عبد القادر ، **الحديث فى الاقتصاد القياسى**، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005) ، ص437-492.-

$$Y=a_0+ a_1X_1+.....+ a_7x_7$$

- **المتغير التابع(Y):**معدل النمو الاقتصادي.
- **المتغرات المستقلة:**

X_1: الإنفاق الحكومي العام.

X_2: الإنفاق الحكومي على الصحة.

X_3: الإنفاق الحكومي على التعليم.

X_4: الإنفاق الحكومي العسكري.

X_5: الاستثمار الأجنبي المباشر.

X_6: معدل البطالة.

X_7: معدل التضخم.

وكانت العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، **كالأتي**[1]:

$$Y= 3.226 - 0.09\ X_1 + o.o72\ X_2 + 0.321\ X_3 - 0.209\ X_4 + 0.656\ X_5 - 0.3526 X_6 - 0.451 X_7$$

T: (3.169)* (2.305)* (.853)* (.786)* (.311)* (2.147)*(3.142)* (1.143)*

F= 6.144 R^2= .626

(.001)*

وتوضح نتائج المعادلة السابقة، **الأتي:**

أ- من الناحية الاقتصادية:

جاءت النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة بين الإنفاق الحكومي (X_1) وبين معدل النمو الاقتصادي عكسية لأن الجزء الأكبر من الإنفاق العام نفقات جارية على المرتبات والدعم السلعي والخدمي وذلك لا يقابله ناتج حقيقي، والعلاقة بين الإنفاق على الصحة(X_2) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية، والعلاقة بين الإنفاق على التعليم (X_3) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية أيضاً،وهذا شيء منطقي لأن تحسن مستوى الخدمات التعليمية والصحية يؤدي إلى زيادة معدل الإنتاجية للعامل، كما أن العلاقة بين الإنفاق العسكري(X_4) وبين معدل النمو الاقتصادي عكسية، ويرجع ذلك أن الإنفاق العسكري لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج، أما العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر(X_5) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية، لأن الإستثمار الأجنبي المباشر يعمل على نقل التكنولوجيا الحدية، كما يعمل على زيادة مهارة وكفاءة العمالة المحلية، من خلال الخبرات التي يتم إكتسابها من الاستثمارات الأجنبية، والعلاقة بين كل من معدل البطالة ومعدل التضخم عكسية(X_6) و(X_7) وبين معدل النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إرتفاع معدل البطالة يعمل على تراجع معدلات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي، أما إرتفاع معدل التضخم فإنه يعمل على تراجع حجم الطلب، ومن ثم تراجع حجم الإنتاج وإنخفاض معدل النمو الاقتصادي.

ب- من الناحية الإحصائية:

- ✓ جاءت كل قيم (T) للمتغيرات معنوية.

(1)الملحق.

- ✓ بلغت قيمة (F)= 6.144، وجاءت معنوية أي أن النموذج صالح للتحليل.
- ✓ جاءت قيمة معامل التحديد (R^2)= 62.6%، أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 62.6% من التغير في معدل النمو الاقتصادي، والباقي لمتغيرات عشوائية خارج النموذج.

خامساً: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: تبين من البحث صحة الفرض البحثي **القائل:**

هناك علاقة بين الإنفاق الحكومي وبين النمو الاقتصادي فى ليبيا.

فقد تبين من التحليل الإحصائي صحة الفرض البحثي، حيث **تبين من الأتي**

1- من الناحية الاقتصادية: جاءت النتائج متفقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية، حيث جاءت العلاقة بين الإنفاق الحكومي (X_1) وبين معدل النمو الاقتصادي عكسية لأن الجزء الأكبر من الإنفاق العام نفقات جارية، والعلاقة بين الإنفاق على الصحة (X_2) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية، والعلاقة بين الإنفاق علي التعليم (X_3) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية أيضاً، والعلاقة بين الإنفاق العسكري(X_4) وبين معدل النمو الاقتصادي عكسية، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر(X_5) وبين معدل النمو الاقتصادي طردية، والعلاقة بين كل من معدل البطالة ومعدل التضخم عكسية(X_6) و(X_7) وبين معدل النمو الاقتصادي.

2- من الناحية الإحصائية:

- ✓ جاءت كل قيم (T) للمتغيرات معنوية.
- ✓ بلغت قيمة (F)= 6.144، وجاءت معنوية أي أن النموذج صالح للتحليل.
- ✓ جاءت قيمة معامل التحديد (R^2)= 62.6%، أي أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 62.6% من التغير في معدل النمو الاقتصادي، والباقي لمتغيرات عشوائية خارج النموذج.

ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة زيادة الإنفاق على رأس المال البشري (التعليم والصحة).

2- يجب تهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

3- من المهم زيادة دور القطاع الخاص والحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

4- يجب علي الحكومة الليبية أن تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي في تمويل الإيرادات العامة للدولة، بسبب أنه معرض للنضوب، كما أن أسعاره غير مستقرة.

5- يجب على الحكومة الليبية أن ترشد من إنفاقها، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطط التنمية بسن التشريعات والقوانين المشجعة على ذلك.

6- خفض الواردات، من خلال وضع خطط وبرامج مدروسة للاستفادة من الموارد المحلية.

7- الحد من معدلات التضخم والبطالة.

المراجع

1. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
2. أحمد محمد محمد صدقى خليفة، **تحليل العلاقة بين عجزى الموازنة العامة والحساب الجارى فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، 2015).
3. إسراء الحسيني، **العلاقه بين مكونات السياسه الماليه والنمو**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014).
4. أمل حمدان خفاجة، **أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي: دراسة قياسية علي الاقتصاد الفلسطيني "1996-2011"**، رسالة ماجستير، (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، 2013).
5. تقرير مصرف ليبيا المركزي، 2022.
6. حسين إبراهيم، وسندس جميل ، قياس وتحليل أثر الإنفاق العام علي متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية ، **مجلة جامعة دهوك، المجلد (22)، العدد الأول**، 2019.
7. خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادى فى دول مجلس التعاون**، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ، أغسطس 2015.
8. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر" (1990-2004)**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006).
9. رامى حسنى محفوظ الازهرى، **دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة،2011).
10. رمضان السيد أحمد، ووفاء بسيوني السيد، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، (جامعة طنطا: كلية التجارة، 2020)، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد التاسع**، يناير 2020.
11. زيان حسيبة، أثر **النمو الاقتصادى على الإنفاق العام فى الجزائر : دراسة تطبيقية لقانون فاجنر خلال الفترة ١٩٦١-٢٠١٦** ، "الملتقى الدولى الأول ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، جامعة على لونيسى البليدة ، الجزائر، 2018.
12. سلام الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم فى الاقتصاد الليبى لسنوات (١٩٩٠-٢٠٠٩)، **المجلة الاقتصادية ، جامعة البصرة – كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد ٩ ، العدد ٣**
13. سلوي عبدالرحمن العيسي، **أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك سعود: كلية العلوم الإدارية، 2006).
14. سوزي عدلي ناشد، **الوجيزة المالية العامة**، (الأسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000).
15. شيبي عبد الرحيم وبطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد الثاني عشر، العدد الأول**، يناير 2010.
16. طارق الحاج، **المالية العامة**، (عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999).
17. عباس برادة السني، **العولمة الاقتصادية**، (المغرب: الدر البيضاء، منشورات رمسيس، 2000).

18. عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، من إحلال الواردات الي التصنيع للتصدير، عوامل النجاح الكوري، **كراسات استراتيجية، العدد 15**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، مايو 1993).

19. عبد القادر محمد عبد القادر ، **الحديث فى الاقتصاد القياسى**، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005.

20. عبد الله القريني، **العلاقة بين الإنفاق العام والإنفاق الحكومي علي الخدمات العامة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية– دراسات قياسية**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، 2006).

21. عبده محمد فاضل، **الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية**، (القاهرة: دار النهضة، ط1، 2004).

22. علاء صطفى أحمد (٢٠١٩ " ، تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان " ، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة ، كلية التجارة بالإسماعيلية– جامعة قناة السويس، المجلد ١٠ ،العدد ٣، 2019.**

23. علي المزروعي، أثر الإنفاق العام فى الناتج المحلى الإجمالى دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩ ، "**مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد ٢٨ –العدد الأول، 2012.**

24. قريجيج بن علي، **أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧ ، "مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال** ، المدرسة العليا بو هران،الجزائر، 2018.

25. كريم بودخذخ، "**أثر سياسة الإنفاق العام علي النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 2001-2009**"، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010).

26. كريم حداشي، **أثر النفقات العمومية علي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر "1990- 2010)**، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة وهران، 2014).

27. محمد المهايني، خالد الخطيب الحبشي،**المالية العامة والتشريع الجبائي**، منشورات جامعة دمشق، 2000.

28. محمد غالي تلحسيني، **التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية، دراسة تحليلية**، (عمان: دار اليازوري، 2018).

29. محمد فهد فيصل العمري، **العلاقة التبادلية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادى في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000-2019)**، رسالة ماجستير، (جامعة الملك عبد العزيز: كلية الاقتصاد والإدارة، 2021).

30. منى قاسم، **الإصلاح الاقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية**، (القاهرة: دار الشروق، 2009).

31. ناصر مراد، **دور الدولة في ظل العولمة**،(جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، **مجلة الاقتصادي،عدد7**، 2012.

32. هبة الباز، **قياس كفاءة الإنفاق العام فى مصر ومقترحات الارتقاء بها** " ، معهدالتخطيط القومى،القاهرة، 2014.

33. هدي محمد الشتوي، **الإنفاق الحكومي علي رأس المال البشري وأثره علي النمو الاقتصادي في ليبيا**، رسالة ماجستير، (سوريا: جامعة دمشق، 2011)

34. هناء بن عزة، "، أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٤) " **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، المجلد الرابع /العدد الأول** ، الجزائر، 2017.

35. وفاء محمد سالمان، "الآثار التوزيعية للإنفاق العام فى مصر بالتركيز على التعليم قبل الجامعى : دراسة تحليلية " ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، المجلد ٢٢٨** ، العدد ٢، 2014.

36.يمن محمد السيد، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في إطار اقتصاديات السوق"دراسة مقارنة وتطبيقية علي الاقتصاد المصري والهندي والماليزي**"، رسالة دكتوراه، (جامعة المنوفية: كلية الحقوق، 2016).

37- J. Isham et al.,"The Varieties of Resource Experience: Natural Resource Export Structures and the Political Economy of Economic Growth," **The World Bank Economic Review, vol. 19, no, 2**, 2005.